٢٩ تقريرا من «هيئة المؤهلات وضمان الجودة» للمراجعة ومتابعة الأداء

مدارس البنات تواصل التفوق على مدارس البنين في «الحكومية».. و«الخاصة» لم تصل إلى الجيد

رصدت تقارير مراجعات أداء مؤسسات التعليم والتدريب الصادرة مؤخراً عن الهيئة الوطنية للمؤهلات تقدماً ملحوظاً في أداء عدد من مؤسسات التعليم والتدريب واستقرار عدد منها من جانب وتراجع مستوى أداء بعضها من جانب آخر، مما يلزم تعزيز مفاهيم وتطبيقات الجودة لدى المؤسسات التي تشهد تراجعاً في أدائها بحسب ما جاءت به توصيات تقرير المراجعات بوصف ضمان الجودة منطلقاً اساسياً تقوم عليه العملية التعليمية والتدريبية في المملكة.

وتضمنت الحزمة الجديدة التي نُشرت بعد اعتمادها من قبل مجلس الوزراء في اجتماعه المنعقد يوم الأحد الماضي ٢٨ تقريراً للمراجعة، وتقريرا واحدا لمتابعة الأداء.

شملت هذه التقارير نتائج مراجعات أداء ١٣ مدرسة حكومية تمت مراجعتها خلال الفصل الدراسي الماضي ضمن دورة المراجعات الثانية، وأربع مدارس وخاصة ضمن دورة المراجعات الأولى للمدارس الخاصة التي دشنتها الهيئة في أكتوبر ٢٠١١، بالإضافة الى١١ تقريراً لمراجعة أداء مؤسسات التدريب المهني، كما شملت الحزمة أيضًا تقريرًا واحدًا للمتابعة المؤسسية لمؤسسة تعليم عال، حيث تم إرسال نسخ من هذه التقارير للمؤسسات المعنية والجهات القائمة عليها، فضلاً عن إتاحتها للمعنيين والمهتمين على موقع الهيئة الإلكتروني WWW. qaa.edu.bh.

وأكد السيد عبدالعزيز بن محمد الفاضل وزير شئون مجلسي الشورى والنواب رئيس مجلس إدارة الهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب على القيمة التي تضمنتها التقارير في وضع الخطط الرامية إلى تحسين أوضاع بعض المؤسسات التعليمية والتدريبية، إلى جانب قدرتها على تقديم صورة واضحة للمرحلة المنقضية بشكل تفصيلي تحقيقاً لمبدأ الدقة والوضوح من جهة ورسم رؤية ذات نظرة أكثر شمولية عن فرص التطوير الممكنة لوضع التعليم والتدريب محققة بذلك الهيئة الخطوط العريضة التي رسمتها منذ تأسيسها ليعكس ذلك إرادتها القوية في تحقيق أهداف الرؤية الاقتصادية ٢٠٣٠ التي تنشدها القيادة الرشيدة في تقديم تعليم نوعي يرتقي بمهارات المواطن البحريني ويعود بالنفع على تقدم وتطور البلاد في مجالات الحياة كافة.

كما أشاد السيد الفاضل بنتائج التقارير التي كشفت عن مدى إخلاص وتفاني جميع منتسبي الهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان الجودة في تطبيق معايير وأطر المراجعات على أداء المؤسسات التعليمية والتدريبية والبرامج الأكاديمية في البحرين، معرباً عن سعادته بما نالته التقارير من ثقة مجلس الوزراء، والذي بدوره يعطي دافعاً نحو مواصلة طريق تطوير وتحسين التعليم نحو مستقبل زاهر لمملكة البحرين.

من جانبها أثنت الرئيس التنفيذي للهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب الدكتورة جواهر المضحكي على التحسن الملموس والمستمر في نتائج أداء بعض مؤسسات التعليم والتدريب، داعية جميع المؤسسات التعليمية الأخرى إلى أهمية الأخذ بتقارير الهيئة وتطبيق توصياتها بهدف دعم مصلحة تلك المؤسسات وضمان حق المستفيدين في الحصول على تعليم نوعي يرتقي بمعايير الجودة العالمية، وهو الأمر الذي سينعكس بالإيجاب على ازدهار مستقبل التنمية التي تنشدها المملكة.

وأضافت د. المضحكي: «إنَّ الهدف الرئيس من عمل الهيئة يقوم على أساس تحقيق المكاسب المشتركة للمنظومة التعليمية لكل من مؤسسات التعليم والتدريب في تطوير وتحسين أدائها وفق معايير الجودة العالمية من جانب، والمستفيدين منها من الطلبة والدارسين وسوق العمل ومختلف القطاعات التنموية القادرة على دعم مسيرة التطوير الشاملة في المملكة من جانب آخر».

○ عبدالعزيز الفاضل.

○ د. جواهر المضحكي.

أداء المدارس

وتضمنت حزمة التقارير الصادرة عن الهيئة ١٧ تقريراً لمراجعة أداء المدارس بشكل عام، حيث جاء ١٣ تقريراً حول أداء المدارس الحكومية ضمن دورة المراجعات الثانية، وأربعة تقارير أخرى حول أداء المدارس الخاصة ضمن دورة المراجعات الأولى للمدارس الخاصة التي دشنتها الهيئة في أكتوبر ٢٠١١، ومع صدور هذه الحزمة الجديدة من تقارير المراجعات يصل عدد التقارير المنشورة عن أداء المدارس الحكومية في دورتها الثانية والمدارس الخاصة في دورتها الأولى إلى ١٠٧ تقارير.

وقد أظهرت نتائج مراجعات أداء المدارس الحكومية في هذه الحزمة حصول مدرسة واحدة على تقدير: «ممتاز» من أصل ١٣ مدرسة، وكذلك بلغ مجموع المدارس الحاصلة على تقدير: «جيد» سبع مدارس، في حين حصلت أربع مدارس على تقدير: «مرض»، وواحدة على تقدير: «غير ملائم» في دورة المراجعات الثانية.

وعلى هذا النحو فقد واصلت مدارس البنات تقدمها في هذه الدفعة من التقارير، حيث بلغت نسبة المدارس الحاصلة على أداء: «ممتاز» ٨٪ مقارنة بمدارس البنين التي ظلت خارج نطاق هذا التقدير، كما واصلت مدارس البنات تقدمها كذلك حيث حصلت على مستوى أداء: «جيد» بنسبة بلغت ٣٨٪، في حين حصلت مدارس البنين على نسبة ١٥٪ ومن اللافت في هذه الدفعة من التقارير حصول مدرسة ثانوية للبنين على تقدير: «جيد» للمرة الأولى منذ بدء الهيئة تنفيذ مراجعات اداء المدارس، أما فيما يتعلق بمستوى الأداء: «مرض» فقد بلغت مدارس البنين الحاصلة على هذا التقدير ٣١٪ لتختفي تماماً هذه النسبة من مدارس البنات، وعلى هذا النحو تلازمت صفة أداء «غير ملائم» مع مدارس البنين بواقع ٨٪ دون مدارس البنات.

وعلى صعيد مراجعات أداء المدارس الخاصة المنشورة ضمن هذه الحزمة ومجموعها أربع، فلم تنل أية مدرسة على تقديري: «ممتاز» أو حتى «جيد»، في حين نالت مدرسة واحدة فقط على تقدير: «مرض»، علاوة على ذلك فقد حصلت ثلاث مدارس على تقدير: «غير ملائم».

أداء مؤسسات التعليم العالي

مع مطلع عام ٢٠١١، انتهت الدورة الأولى لمراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي (المراجعة المؤسسية)، حيث اعتمد مجلس الوزراء تقارير جميع مؤسسات التعليم العالي في المملكة، والبالغ عددها ١٤ مؤسسة لتلك الدورة. ومنذ ذلك الحين تواردت خطط التحسين التي أعدتها تلك المؤسسات لاستيفاء متطلبات تنفيذ التوصيات الواردة في تقارير المراجعة المؤسسية، تمهيدا للمراجعات المؤسسية التتبعية التي تتم لتقييم مستوى التقدم المحرز بعد مرور عام على تسلّم تقرير المراجعة المؤسسية، فقد اعتمد مجلس الوزراء تقارير ١١ مراجعات مؤسسية تتبعية لهذه الدورة وذلك على ٤ دفعات.

وقد حصلت بوليتكنك البحرين على ١٨ توصية في تقرير المراجعة المؤسسية الذي اعتمده مجلس الوزراء يوم الأحد الماضي، وبناء على خطة التحسين التي أعدتها المؤسسة لاستيفاء متطلبات تنفيذ هذه التوصيات، كانت نتيجة المراجعة المؤسسية التتبعية:

ومع اعتماد المجلس لهذه الدفعة والمشتملة على تقرير المراجعة المؤسسية التتبعية لبوليتكنك البحرين، سيصل إجمالي التقارير المعتمدة إلى ١٢ تقريرًا لهذه الدورة.

وتقوم الهيئة عادة بنوعين من المراجعات التتبعية: أحدهما متعلق بعمليات المراجعة المؤسسية لمؤسسات التعليم العالي، والثاني: معني بمراجعات البرامج الأكاديمية، أما بالنسبة إلى المراجعات التبعية المؤسسية فإنها تتم لجميع مؤسسات التعليم العالي التي يتم مراجعتها على المستوى المؤسسي بغرض قياس مدى التقدم في أدائها، حيث تصنف الجامعات تبعاً لذلك على أساس مدى التقدم الذي تحرزه كل جامعة وذلك بحسب ثلاث فئات: جامعات تحرز: «تقدم جيد»، جامعات تحرز: «تقدم كاف»، وجامعات تنال: «تقدم غير كاف».

اما النوع الثاني والمعني بمراجعات البرامج الاكاديمية فأنها تتم لمؤسسات التعليم العالي التي تخضع لبرامج ذات الحكم «هناك قدر محدود من الثقة» أو «غير جدير بالثقة» لما لا يزيد على زيارتين للمتابعة، حيث يكون الغرض من هذه المراجعات هو تقييم التقدم المحرز في البرامج منذ تسلّم تقرير مراجعة البرامج إلى جانب توفير معلومات اضافية ودعم اضافي لاستمرار التحسين في المعايير الاكاديمية وجودة التعليم العالي.

أداء مؤسسات التدريب المهني

صدر عن هيئة المؤهلات وضمان الجودة ضمن هذه الحزمة ١١ تقريراً لمراجعة أداء مؤسسات التدريب المهني، وذلك ضمن دورة المراجعات الثانية التي انطلقت في يناير ٢٠١٢.

وقد جاءت تسعة من هذه التقارير لمعاهد مرخصة من قبل وزارة العمل، ومعهدين مرخصين من قبل وزارة التربية والتعليم، وجاءت نتائج مراجعات مؤسسات التدريب المهني التي تضمنتها هذه الحزمة، بحصول معهد واحد على مستوى أداء «ممتاز»، كما حصل معهد واحد كذلك على مستوى أداء «جيد»، في حين حققت ستة معاهد أخرى مستوى أداء «مرض»، وحصلت ثلاثة معاهد على مستوى «غير ملائم».

وتسهم نتائج تقارير مراجعات الهيئة الصادرة حول أداء مؤسسات التدريب المهني بشكل عام، منذ البدء في عمليات المراجعة في دورتها الأولى، وكذلك ما صدر من تقارير منذ دورة المراجعات الثانية إلى اليوم، في تقديم تقييم شامل حول واقع مستوى أداء التدريب المهني في المملكة. ووفقاً لما تم إنهاؤه من مراجعات الدورة الثانية إلى الآن فقد وصل عدد تقارير المراجعات المعتمدة إلى ٣٠ تقريرا، وذلك على ثلاث دفعات، ومع اعتماد هذه الدفعة والمشتملة على ١١ تقريرًا، فسيصل إجمالي التقارير المتضمنة إلى ٤١ تقريرًا لهذه الدورة.

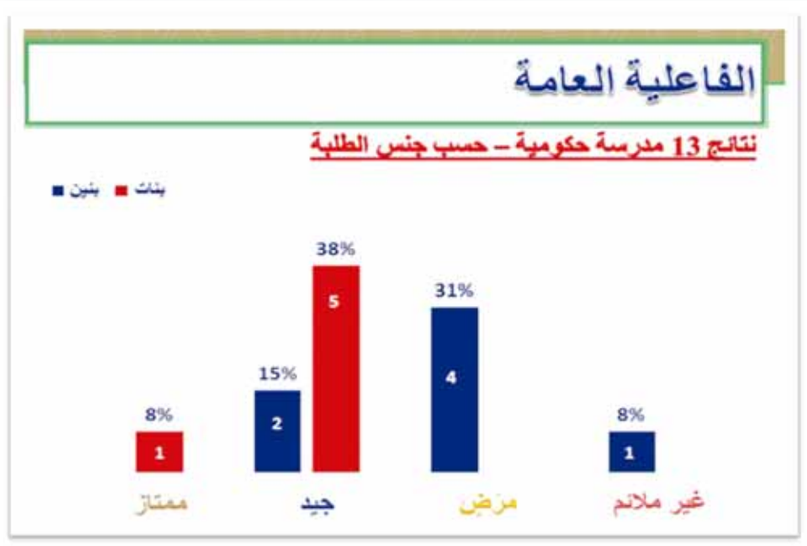

جمعية صف تسخر من التهديدات الإيرانية باعتبار ممثل ولي الفقيه خطا أحمر!!

نـدد شعب البحرين بالتصريحات الإيرانية العدوانية نحو المملكة ودول مجلس التعاون الخليجي وذلك بعد أن بدأت وزارة الداخلية البحرينية بتطبيق الإجراءات نحو الشوكة الصفوية حفاظا على الأمن والاستقرار وتلبية لمتطلبات الشعب البحريني الذي عانا من ويلات العنف والإرهاب الذي يتزعم التحريض عليه وبشكل سافر وعلني هو وزمرته في الداخل والخارج مطالبة بملاحقة عصابة المجلس العلمائي المزعوم.

وطالبت «صف» في بيانها الجهات المعنية في المملكة مواصلة الجهود في قطع دابر الإرهاب الممنهج الذي دأب على تغذيته وممارسته من قبل أتباع ولاية الفقيه مؤيدة كامل التأييد لهذه الإجراءات التي انتظرها شعب البحرين منذ أمد بعيد.

وسخرت «صف» من التهديدات الإيرانية والتي اعتبرت أن ممثل الولي الفقيه هو خط احمر بحسب زعمها متوعدة بإجراءات غير متوقعه متناسية إيران بأن مملكة البحرين دولة عربية مستقلة عضو في جامعة الدول العربية والأمم المتحدة وإحدى أعضاء دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي.

وشددت «صف» في بيانها على المطالبة الملحة بملاحقة من يسمون بالمجلس العلمائي الذي زرعته الصفوية شوكة في خاصرة مستغربة صمت المجتمع الدولي ومنظمات الحقوق إياهم أن يتدخلوا لوقف القتل والتصفيات والتجويع بشعوب إيران المغلوبة على أمرها والمظلومية أيما ظلم حيث تصرف مليارات الدولارات لتصدير ثورة العمائم بينما الشعب الإيراني يعاني الفقر والجوع والاستبداد.

وزير العمل يرعى المؤتمر الخليجي لقطاع المقاولات ١٥ يوليو

التقى وزير العمل السيد جميل بن محمد علي حميدان، أمس بمكتبه بمبنى الوزارة رئيس وأعضاء مجلس جمعية المقاولين البحرينية، حيث بحث معهم عدداً من الموضوعات المتعلقة بسير عمل قطاع المقاولات والإنشاءات والصعوبات التي تواجه هذا القطاع.

وخلال اللقاء استعرض حميدان مع أعضاء الجمعية الجهود التي تبذلها وزارة العمل من أجل تطوير القوى العاملة الوطنية مهنياً وتحسين انتاجيتها ورفع مستويات أجورها، مشيداً بالجهود التي تبذلها جمعية المقاولين في إرساء قواعد ثابتة وواضحة لتنظيم العمل بهذا القطاع، والنهوض به في مجالي التوظيف والتدريب، فضلاً عن تبنيها للعديد من السياسات والخطوات الهادفة الى المساهمة في تشجيع البحرينيين للإقبال على مختلف الوظائف والاعمال الفنية والحرفية في قطاع المقاولات.

من جانبه توجه رئيس جمعية المقاولين البحرينية بالشكر لوزارة العمل على موقفها في دعم ومساندة أهداف وتطلعات الجمعية، كما وجه أعضاء مجلس إدارة جمعية المقاولين البحرينية الدعوة إلى وزير العمل لرعاية المؤتمر الخليجي السنوي لقطاع المقاولات والذي سيقام تحت عنوان: «التحديات والفرص المستقبلية لقطاع المقاولات»، خلال الفترة من ١٥حتى ٢٥ يوليو ٢٠١٣، حيث أبدى الوزير موافقته وترحيبه برعاية هذه الفعالية في إطار مساندة الجهود الرامية الى دعم أوجه الاستثمار الأمثل في إعداد الكوادر البشرية الوطنية وتوفير وظائف وبأجور مناسبة في هذا القطاع. كما وجه الوزير بتقديم كل التسهيلات اللازمة لتمكين هذا المؤتمر من تحقيق أهدافه.

الجدير بالذكر ان المؤتمر، الذي سيشارك فيه أكثر من ٣٠٠ مشارك، يهدف إلى تسليط الضوء على قطاع المقاولات والصعوبات التي تواجهه، حيث سيتم بحث الأمور المتعلقة بهذا القطاع ومنها تأشيرات العمل وتوطين الوظائف، وكذلك الأمن والسلامة المهنية، فضلاً عن مناقشة الأطر القانونية ودور أطراف الانتاج في تنمية القطاع، إضافة إلى التدريب وتنمية الموارد البشرية ودور المكاتب الهندسية في تطوير القطاع وغير ذلك من المواضيع ذات الصلة بتطوير قطاع المقاولات.

حضر اللقاء الوكيل المساعد لشئون العمل الدكتور محمد علي الأنصاري، إلى جانب عدد من أعضاء مجلس إدارة جمعية المقاولين البحرينية.

○ حميدان ملتقيا رئيس وأعضاء جمعية المقاولين.

صندوق لدعم الصيادين و٢٠٠ دينار الحد الأدنى لمساعدات المحترفين

رفع درجات وظائف فنيي الهندسة بمختلف فروعها

عقدت لجنة المرافق العامة والبيئة بمجلس النواب اجتماعاً صباح امس الاثنين برئاسة النائب حسن الدوسري وبحضور النواب أعضاء اللجنة.

وعقب الاجتماع، صرّح النائب الشيخ محمد بوقيس عضو اللجنة بأنه تمت الموافقة على مشروع قانون بشأن إنشاء وتنظيم صندوق دعم الصيادين البحرينيين (المعد في ضوء الاقتراح بقانون المقدم من مجلس النواب). ويهدف الصندوق إلى تحقيق عدد من الأهداف للصيادين المحترفين عن طريق صرف مساعدة شهرية مقطوعة لا تقل عن ٢٠٠ دينار أثناء فترة الصيد، ولا تقل عن ٣٠٠ دينار أثناء فترة حظر الصيد، واستمرار صرف المساعدة عند التوقف في حالة العجز بما لا يقل عن ٢٠٠ دينار، إضافة إلى تعويض الصيادين المتضررين من الكوارث والحوادث والأزمات، ويستثنى من ذلك المخالفون للقوانين والقرارات. ويقوم المتضرر بتقديم ما يثبت ذلك. وعلى الصعيد ذاته، أكد النائب الشيخ محمد بوقيس أن اللجنة وافقت على الاقتراح برغبة بشأن تطوير وتعديل كادر الفنيين بهيئة الكهرباء والماء، وذلك على غرار ما تم تطويره وتعديله في وزارة الصحة من ممرضين وفنيين، وكما حصل أيضاً في وزارات أخرى. ومن جانبه، أكد ديوان الخدمة المدنية تعليقاً على المقترح أنه تم اعتماد معيار تصنيف وظائف فنيي الهندسة ويتضمن رفع درجات وظائف فني الهندسة بمختلف فروعها من الدرجة الثامنة إلى التاسعة العمومية وذلك لجميع الوظائف بديوان الخدمة المدنية ضمن فنيي الهندسة. وأكد الديوان رداً على المقترح برغبة أنه يقوم حالياً بتنفيذ عدة مشاريع تطويرية للسياسات المعمول بها في الخدمة المدنية منها مشروع إعادة هيكلة الوظائف والأجور مما يسهم في زيادة المزايا التي تمنح للموظفين.

إلى جانب ذلك، وافقت اللجنة على الاقتراح برغبة بشأن قيام الحكومة بشقّ طريق في دوار ١٦ في مدينة حمد مباشرة إلى البيوت المقابلة للدوار والواقعة بمجمع ١٢١١.

وأكد بوقيس أنه تم مناقشة قانون بشأن إيجار العقارات المبنية (المعد في ضوء الاقتراح بقانون المقدم من مجلس النواب)، ومشروع قانون إيجار العقارات المرافق للمرسوم الملكي رقم (٤٣) لسنة ٢٠١٢ ومشروع قانون إيجار الأماكن وتنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر (المعد في ضوء الاقتراح بقانون المقدم من مجلس الشورى)، وقررت اللجنة إخضاعهم لمزيد من الدراسة.

خلال اجتماع لجنة المرافق العامة والبيئة بمجلس النواب.

خالد بن عبدالله ووزير العمل يستعرضان الخطة الوطنية لسوق العمل

اجتمع الشيخ خالد بن عبدالله آل خليفة نائب رئيس مجلس الوزراء، صباح أمس بقصر القضيبية مع وزير العمل رئيس مجلس إدارة هيئة تنظيم سوق العمل سعادة السيد جميل بن محمد علي الحميدان، حيث جرى استعراض الخطة الوطنية لسوق العمل (٢٠١٣ . ٢٠١٤).

وأكد الشيخ خالد بن عبدالله آل خليفة أن الحكومة برئاسة صاحب السمو الملكي رئيس الوزراء حريصة على تنظيم سوق العمل ووضع الخطط واتخاذ القرارات التنظيمية التي تهدف إلى جعل البحريني الخيار الأمثل للتوظيف وجعل نسبة البطالة في ادني مستوياتها.

وحث علي ضرورة اشراك جميع الأطراف المعنية من أصحاب الأعمال في إعداد الخطط المتعلقة بمستقبل سوق العمل، من أجل التعرف على احتياجاتهم المستقبلية من العمالة الوطنية والمهارات والمؤهلات المطلوبة لسوق العمل.

ودعا إلى تضمين الخطة الوطنية لسوق العمل حوافز معينة لتشجيع أصحاب الأعمال على استيعاب فئة الجامعيين والمرأة من العاطلين عن العمل.

من جانبه، أكد وزير العمل أن الخطة أصبحت ملحة لأنها تشكل أداة لتوحيد وتنسيق جهود الجهات المعنية بسوق العمل في المملكة وهي وزارة العمل ووزارة التربية والتعليم وصندوق العمل «تمكين» وهيئة تنظيم سوق العمل، فضلا عن أنها تحمل رؤية متكاملة لتطويره، منوها إلى أن الرؤية تؤدي إلى ترشيد وضبط الانفاق عبر تنسيق الجهود بين هذه الجهات بما يتناسب مع سياسة الحكومة لتقنين الصرف المالي لمؤسسات الدولة.

من جهته، أشار السيد اسامة عبدالله العبسي الرئيس التنفيذي لهيئة تنظيم سوق العمل إلى ان الخطة الوطنية تشتمل على المجالات الأربعة الأساسية لإدارة سوق العمل وهي، التوظيف، والتدريب، والمعلوماتية، وتنسيق العلاقة بين أطراف العمل.

وذكر ان الخطة تضم نحو ٢٠ مشروعا، موزعة ضمن ٤ محاور رئيسية، أولها محور التوظيف المنتج والمستدام، ويشتمل على عدة مشروعات منها، مشروع تشجيع البحرنة النوعية، برامج توظيف العاطلين، تشجيع الابتكارية «العمل الحر» للشباب، تنظيم مكاتب التوظيف الخاصة، وتشجيع وجذب الوافدين في المهن عالية التخصص والمهارات، وثانيها محور التدريب وتنمية المؤسسات، الذي يتضمن مشروع منظومة المعايير المهنية، مشروع الإطار البحريني للمؤهلات، مشروع التخصص المهني للمهارات، بالاضافة إلى مشروع التلمذة المهنية.

وأضاف أن ثالث محاور الخطة، هو تحسين ظروف العمل والعلاقات العمالية، ويضم عدة مشروعات منها، مشروع تطوير أجهزة التقاضي العمالية والتحكيم في المنازعات العمالية، مشروع تطوير وتحديث آليات التفتيش العمالي المشترك بين وزارة العمل وهيئة تنظيم سوق العمل، ومشروع التوعية العمالية، أما المحور الرابع فهو تحديث معلومات ومؤشرات سوق العمل، ويشتمل على: مشروع تحقيق تكامل مؤسسي ومفاهيمي في مؤشرات سوق العمل، ومشروع مؤشرات سوق العمل.